الأنباء
الاحد 12 اغسطس 2012

«الوطني» يستقبل الصائمين في خيمة موائد الخير الرمضانية

«الوطني» يستمر في استقبال الصائمين بـ «خيمة الوطني»

أعلن بنك الكويت الوطني انه مستمر في تقديم وجبات إفطار يومية للصائمين في خيمة الوطني مقابل المسجد الكبير في العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك وذلك ضمن برنامجه الاجتماعي «افعل خير في شهر الخير» الحافل بالفعاليات والأنشطة الخيرية والإنسانية والترفيهية التزاما منه بالنهوض بمسؤولياته الاجتماعية.

وقال مسؤول العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني طلال التركي ان خيمة البنك الوطني لموائد الإفطار الرمضانية، مستمرة وأبوابها مفتوحة طيلة العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك من أجل استقبال الصائمين.

كما أن البنك الوطني هذا العام يستهدف توزيع أكثر من 100 ألف وجبة إفطار من خلال موائد الخير في خيمة الوطني وقوافل البنك الوطني التي تنتشر في مساجد مختلفة ومناطق حيوية من الكويت لتوزيع وجبات الافطار على الصائمين.

وأضاف أن موائد الافطار تأتي في إطار برنامج اجتماعي حافل بالفعاليات والأنشطة الخيرية والإنسانية يحرص البنك الوطني على تقديمه سنويا بعنوان «افعل خير في شهر الخير»، كما ان هناك عشرات المتطوعين من موظفي البنك الوطني على أهبة الاستعداد لاستقبال وخدمة الصائمين وضمان توفير أفضل الخدمات والأجواء الرمضانية لمرتادي خيمة الوطني.

تجدر الإشارة الى ان مبادرة البنك الوطني لشهر رمضان المبارك تندرج في إطار التزام بنك الكويت الوطني بخدمة المجتمع وشعوره بالمسؤولية تجاه الوطن، حيث تترجم هذه الحملة رسالة البنك الاجتماعية والإنسانية، وتثبت ان ريادة البنك لا تقتصر فقط على الناحية المصرفية والمالية، إنما تمتد إلى خدمة المجتمع كجزء لا يتجزأ من تقاليد البنك الوطني ورسالته العريقة.

طلال التركي

7 فائزين بجوائز نقدية في السحب الثاني لحملة «الوطني» الرمضانية

أجرى بنك الكويت الوطني السحب الثاني لحملته الرمضانية التي تتيح لعملائه الفوز بجوائز نقدية يوميا عند استخدامهم بطاقات الوطني الائتمانية لدى تسوقهم في عدد من الجمعيات التعاونية والسوبرماركت داخل الكويت.

وقد فاز سبعة عملاء من البنك الوطني بجوائز نقدية في الاسبوع الثاني من الحملة المستمرة طوال شهر رمضان المبارك.

ويدخل عملاء البنك الوطني السحوبات لمرة واحدة مقابل كل 10 دنانير يتم انفاقها باستخدام بطاقات الوطني الائتمانية (فيزا وماستركارد وداينرز كلوب) لدى عدد من الجمعيات التعاونية والسوبرماركت داخل الكويت.ويستمر العرض حتى 21 أغسطس الجاري.

ويضاف هذا العرض الى سلسلة العروض المميزة التي يسعى البنك الوطني الى تقديمها لعملائه في اطار استراتيجيته الساعية الى تقديم أرقى أنواع الخدمة المصرفية وأفضلها.

هذا وتتمتع بطاقات الوطني الائتمانية بتغطية واسعة على النطاق العالمي وتعتبر الوسيلة الأكثر سهولة لسداد قيمة المشتريات في الوقت الذي تتيح فيه لحامليها الاستفادة من العديد من المزايا والخصومات والمكافآت المميزة منها التأمين المجاني على السفر والدخول مجانا إلى قاعات الإنتظار في المطارات الدولية، اضافة الى خدمة الكونسيرج للمساعدة الشخصية لتجهيزات السفر، وتأمين لحماية المشتريات الثمينة وغيرها من المزايا.

«المشورة والراية»: السوق يتراجع منتظراً «أسبوع الحسم»

قال التقرير الاسبوعي لشركة «المشورة والراية» ان مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية سجلت تراجعا واضحا وسط مكاسب لمعظم الأسواق العالمية والخليجية على حد سواء وارتفاع أسعار النفط واستقرارها فوق مستوى 105 دولارات. وتراجع المؤشر السعري إلى مستوى 5699,38 نقطة ليكون قريبا جدا من قاعه التاريخي وتفاعلت مؤشرات سوق المال الكويتي مع عوامل مالية مرتبطة بأداء الشركات المدرجة خلال النصف الأول من هذا العام والتي أفصح عن نصفها تقريبا، والتي مال أداء الكبار منها لنمو محدود أو تراجع، بينما جاءت نتائج شركات الوسط في اغلبها جيدة وانعكس ذلك على أدائها خلال تداولات الأسبوع الثالث من شهر رمضان المبارك، غير أنها لم تكن كافية لدفع البورصة إلى تغيير اتجاها مقابل ضغط كبير من قبل أسهم الشركات القيادية واسهم المضاربات، أي أسهم السيولة والاستثمار واسهم النشاط والأرباح السريعة.

وتراجعت سيولة الأسهم الإسلامية ونشاطها بنسب كانت 20و 28٪ على التوالي مقارنة مع مستواها خلال الأسبوع الأسبق لتشكل فقط نسبة 28 من سيولة السوق الإجمالية و53٪من نشاطه، وكان هذا التراجع لصالح الأسهم المتوافقة مع الشريعة ومعظمها قيادية لترتفع سيولتها بنسبة 10٪ وسط تراجع نشاطها بنسبة كبيرة كانت 22٪ مشكلة ما نسبته 46٪من السيولة الإجمالية وبدعم من سيولة زين و23٪من النشاط، وكان التغير في نشاط وسيولة الأسهم التقليدية ايجابيا في السيولة وبنسبة 8,8٪ و16,6٪ من النشاط.

أسبوع الحسم

نوه التقرير الى انه قبل نهاية هذا الأسبوع بجلسة تنتهي فترة إعلانات البيانات المالية الرسمية ويوقف بعدها خلال الجلسة الأخيرة الشركات التي لم تعلن عن بياناتها المالية وكذلك من سيعلن عن خسائر كبيرة تتجاوز 75٪من رأسمالها وكذلك هو الأسبوع الأخير في رمضان حيث من المحتمل أن يتفاعل السوق أكثر بعده مع الأوضاع السياسية المحلية والتي شهدت إلى حد ما نوعا من الهدوء الرمضاني، حيث سيجهز لموسم سياسي حافل بعد عطلة العيد وفي وقت مبكر مقارنة مع المواسم السابقة، وسيكون السوق خلال الأسبوع القادم تحت تأثير هذين العاملين المهمين حيث ستفقد المضاربة بعض عناصرها وستكون معظم الأسهم القيادية تحت الضغط نتيجة العوامل السياسية غير واضحة المعالم حتى منتصف أغسطس الحالي.

«بيان»: السوق أصبح طارداً للاستثمار في ظل استمرار عمليات البيع والمضاربة

أشار التقرير الأسبوعي لشركة بيان للاستثمار إلى مواصلة سوق الكويت للأوراق المالية تسجيل الخسائر للأسبوع الرابع على التوالي، وذلك في ظل استمرار الضغوط البيعية وعمليات المضاربة في السيطرة على توجهات المتداولين، حيث شملت عمليات البيع العديد من الأسهم المدرجة في السوق، ولاسيما القيادية والثقيلة منها، مما تسبب في انزلاق مؤشرات السوق إلى مستويات متدنية، لاسيما المؤشر الوزني الذي تراجع في إحدى الجلسات إلى أدنى مستوى إغلاق له منذ منتصف عام 2010 تقريبا.

ولاحظ التقرير ان طابع المضاربة بات هو السمة الغالبة على أداء السوق الكويتي في الفترة الأخيرة، حيث أصبح الطابع الاستثماري شبه غائب عن تداولات السوق، مما ألقى بتبعات سلبية على الشركات المدرجة فيه بشكل خاص، وعلى الاقتصاد المحلي بشكل عام، فمن المعروف أن من وظائف الأسواق المالية في أي دولة دعم الاقتصاد القومي وتوفير السيولة المناسبة للشركات المدرجة فيه، ومؤشر جيد للثقة في الوضع الاقتصادي واتجاهاته المستقبلية، كما ان الأسواق المالية من المفترض أن تكون وعاء جيدا ليضع المستثمرون مدخراتهم فيه، إلا أن السوق الكويتي فقد جميع هذه المزايا وأصبح سوقا طاردا للاستثمار، حيث يتبع معظم ما تبقى من المتداولين في السوق النشاط المضاربي عملا بمبدأ الربح السريع، وهو ما ألقى بتأثيرات سلبية واضحة على السوق وعلى القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة فيه، والتي وصلت بنهاية الأسبوع الماضي إلى 26,59 مليار دينار، متراجعة بما يزيد على 56٪ منذ اندلاع الأزمة المالية في أواخر عام 2008، حيث بلغت القيمة الرأسمالية في أول أغسطس من العام نفسه 61,10 مليار دينار تقريبا.

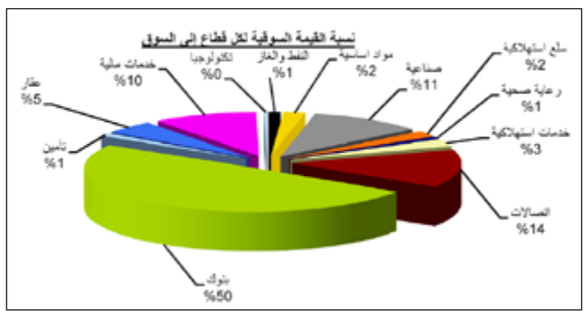

وعلى صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد سجلت مؤشرات السوق الثلاثة خسائر متباينة للأسبوع الرابع على التوالي، وذلك في ظل استمرار الضغوط البيعية وعمليات المضاربة في السيطرة على حركة التداول.

وقد تميز أداء السوق في الأسبوع الماضي بالتذبذب المائل إلى الانخفاض، حيث شهدت بعض الجلسات ارتفاعات محدودة على اثر عمليات شراء انتقائية على بعض الأسهم الصغيرة والقيادية على حد سواء، إلا أن عمليات جني الأرباح السريعة التي تبعتها أدت إلى تراجع المؤشرات مرة أخرى، ولاسيما المؤشران الوزني وكويت 15، اللذان تراجعا لمستويات متدنية جدا.

ولفت التقرير الى انه لوحظ خلال تعاملات الأسبوع السابق أن معظم السيولة المتدفقة إلى السوق قد تم تركيزها على عدد محدود من الأسهم، وهو الأمر الذي ظهر جليا خلال بعض الجلسات، حيث يأتي ذلك نتيجة اتجاه المتداولين نحو الأسهم الأكثر أمانا في السوق، خاصة في ظل المخاوف من احتمال توقف العديد من أسهم الشركات عن التداول إذا ما تخلفت عن الإفصاح عن نتائجها المالية لفترة النصف الأول المنقضية من العام الحالي قبل انتهاء المهلة القانونية الممنوحة للشركات لكي تفصح عن بياناتها المالية، لاسيما أنه لم يتبق على انتهاء تلك المهلة سوى 3 جلسات فقط.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5,699,36 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 0,42٪ عن مستوى إغلاق الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعا بنسبة بلغت 0,35٪ بعد أن أغلق عند مستوى 393,23 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 949,72 نقطة، مسجلا تراجعا نسبته 0,08٪.

وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تباين المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تداولات الأسبوع قبل الماضي، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 9,37٪ ليصل إلى 11,78 مليون دينار، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعا نسبته 15,73٪، ليبلغ 84,66 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

تراجعت 8 من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تمكنت الأربعة قطاعات الباقية من تحقيق الارتفاع، وقد تصدر قطاع النفط والغاز لائحة القطاعات التي سجلت تراجعا، حيث أغلق مؤشره عند 805,25 نقاط، متراجعا بنسبة 4,10٪، تبعه قطاع المواد الأساسية، والذي أنهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلا انخفاضا نسبته 1,40٪، مغلقا عند مستوى 882,97 نقطة.

في حين شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثالثة، متراجعا بنسبة 1,06٪ مقفلا عند 818,75 نقطة.

هذا وكان قطاع الرعاية الصحية هو الأقل انخفاضا في الأسبوع الماضي، حيث أقفل مؤشره عند974,21 نقطة، متراجعا بنسبة 0,02٪.

من جهة أخرى، كان قطاع التكنولوجيا هو الأكثر ارتفاعا بين القطاعات الرابحة، حيث نما مؤشره بنسبة 1,97٪ مغلقا عند مستوى 997,63 نقطة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع التأمين، حيث أغلق مؤشره عند 915,24 نقطة، مسجلا نموا نسبته 0,86٪، فيما شغل قطاع الشركات الصناعية المرتبة الثالثة، إذ سجل مؤشره نموا نسبته 0,12٪ بعدما أقفل عند مستوى 898,38 نقطة، وكان قطاع العقار الأقل ارتفاعا بين القطاعات التي سجلت نموا، إذ ارتفع مؤشره بنسبة 0,10٪ مقفلا عند 885,49 نقطة.

مؤشرات التداول

نقصت كمية الأسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فيما زاد كل من إجمالي قيمة التداول وعدد الصفقات المنفذة.إذ نمت قيمة التداول بنسبة 9,37٪ عن الأسبوع قبل السابق لتصل إلى 58,90 مليون د.ك، بينما زاد عدد الصفقات المتداولة خلال الأسبوع بنسبة بلغت 3,31٪ لتصل إلى 9,747 صفقة، فيما نقصت كمية الأسهم، لتصل إلى 423,32 مليون سهم، وبنسبة انخفاض 15,73٪ عن الأسبوع الذي سبقه.

أما لجهة المتوسطات اليومية، فقد بلغ متوسط حجم التداول خلال الأسبوع الماضي 84,66 مليون سهم منخفضا من 100,47 مليون سهم في الأسبوع ما قبل السابق، في حين زاد متوسط قيمة الأسهم المتداولة من 10,77 ملايين دينار ليصل إلى 11,78 مليون دينار، بينما بلغ المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة 1,949 صفقة مقارنة بـ 1,887 صفقة في الأسبوع قبل الماضي.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 185,96 مليون سهم شكلت 43,93٪ من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 30,75٪ من إجمالي السوق، إذ تم تداول 130,16 مليون سهم للقطاع.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع العقار المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 30,64٪ بقيمة إجمالية بلغت 18,05 مليون دينار، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 22,27٪ وبقيمة إجمالية بلغت 13,11 مليون دينار.

القيمة الرأسمالية

انخفضت القيمة الرأسمالية لسوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 0,52٪ خلال الأسبوع الماضي لتصل إلى 26,59 مليار دينار بنهاية تداولات الأسبوع، وقد انخفضت القيمة الرأسمالية لأغلب قطاعات السوق، وتصدر قطاع النفط والغاز، إذ انخفضت قيمته الرأسمالية بنسبة بلغت 3,54٪ بعد أن وصلت إلى 317,32 مليون دينار، جاء بعده قطاع الخدمات المالية الذي وصلت قيمته الرأسمالية إلى 2,65 مليار دينار مسجلة انخفاضا نسبته 1,76٪، وحل قطاع السلع الاستهلاكية ثالثا بنسبة تراجع بلغت 1,51٪ بعد أن وصلت قيمته الرأسمالية إلى 600,76 مليون دينار، وكان قطاع البنوك أقل القطاعات تراجعا، إذ وصلت قيمته الرأسمالية إلى 13,17 مليار دينار بنسبة انخفاض بلغت 0,04٪.

وفي المقابل، كان قطاع التأمين أكثر القطاعات ارتفاعا، حيث نمت قيمته الرأسمالية خلال الأسبوع الماضي بنسبة 1,52٪ لتصل إلى 319,02 مليون دينار، تبعه قطاع التكنولوجيا في المرتبة الثانية والذي ارتفعت قيمته الرأسمالية بنسبة 1,49٪ لتصل إلى 65,70 مليون دينار وحل في المرتبة الثالثة قطاع العقار الذي ارتفعت قيمته الرأسمالية بنسبة بلغت 0,40٪ لتصل إلى 1,30 مليار دينار.

«صور بابتكار» واربح مع «جلف نت»

أعلنت شركة «جلف نت» عن استمرار مسابقتها على موقع «انستغرام Instagram» حتى نهاية شهر رمضان المبارك تحت شعار «صور بابتكار»، وتهدف المسابقة إلى مشاركة المجتمع في أجواء رمضان الروحانية ونقلها إلى شبكات التواصل الاجتماعي بصور مبتكرة. وتتلخص طريقة المشاركة في نشر الصورة على موقع الانستغرام وذكر «#gulfnet_ramadan» و«@gulfnet» وسيتم التصويت على الصور في آخر يوم من شهر رمضان. وتعتبر هذه الفعالية جزءا من أنشطة الشركة على شبكات التواصل الاجتماعي خصوصا في شهر رمضان المبارك والتي تعزز المشاركة والتواصل مع جميع فئات المجتمع عبر أحدث الوسائل التكنولوجية.

أوروبا تقترب من دائرة الركود الاقتصادي

برلين ـ د.ب.أ: من المتوقع أن تكشف البيانات الاقتصادية المقرر صدورها الأسبوع المقبل عن انكماش اقتصادات منطقة اليورو خلال الربع الثاني من العام الحالي مع التباطؤ الحاد في نمو اقتصاد ألمانيا أكبر اقتصادات أوروبا على خلفية أزمة الديون التي تضرب منطقة اليورو وهو ما يدفع المنطقة نحو دائرة الركود الاقتصادي.

ويتوقع المحللون أن تعلن وكالة الإحصاء الأوروبية (يوروستات) يوم الثلاثاء المقبل عن انكماش اقتصادات منطقة اليورو بمعدل 0,2٪ من إجمالي الناتج المحلي وسيكون ذلك الانكماش ربع السنوي الثاني على التوالي وهو ما يعني فنيا دخول منطقة اليورو التي تضم 17 دولة من دول الاتحاد الأوروبي دائرة الركود.

وحذر كريستوف فايل المحلل الاقتصادي في «كوميرتس بنك» الألماني إن التراجع الاقتصادي لم يصل حتى الآن إلى أقل نقطة «فالمؤشرات الخاصة بالربع الثالث تشير إلى نتائج أسوأ».

وبعد صدور بيانات الناتج المحلي لمنطقة اليورو يوم الثلاثاء سيعلن مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني بيانات الناتج المحلي لألمانيا خلال الربع الثاني من العام الحالي.

ومن المتوقع أن تشير البيانات إلى جمود الاقتصاد بعد نموه بمعدل 0,5٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الربع الأول من العام الحالي.

نتيجة لذلك فمن المحتمل أن تؤكد البيانات المنتظرة حقيقة أن أزمة ديون منطقة اليورو تؤثر سلبا على اقتصاد ألمانيا بعد أن أشارت البيانات الصادرة مؤخرا إلى تراجع الطلب على المصانع والناتج الصناعي والتجارة خلال الربع الثاني من العام الحالي.

وتساهم بيانات النمو المنتظرة في إعداد المسرح لفترة حرجة جديدة بالنسبة لمنطقة اليورو في الوقت الذي يستعد فيه قادة المنطقة لاتخاذ سلسلة قرارات بشأن الخطوات التالية لحل الأزمة المالية التي تمر حاليا بعامها الثالث.

ويشمل ذلك إعلان البنك المركزي الأوروبي تفاصيل خططه لدعم سوق السندات السيادية لدول اليورو المتعثرة ماليا.

وإلى جانب القرارات الخاصة بالمساعدة الأوروبية للبنوك الاسبانية وللخزانة العامة اليونانية من المنتظر أن تصدر المحكمة العليا الألمانية حكمها بشأن مدى دستورية أجزاء رئيسية من استراتيجية أوروبا للتعامل مع الأزمة المالية الحالية.

في الوقت نفسه كان يفترض أن يؤدي تراجع قيمة اليورو أمام العملات الرئيسية الأخرى في العالم على خلفية أزمة الديون الراهنة إلى تعزيز صادرات منطقة اليورو وبالتالي نموها الاقتصادي.

ولكن المحللين الاقتصاديين يقولون إن التباطؤ في نمو أكبر اقتصادين في العالم وهما الولايات المتحدة والصين من المتحمل أن يبدد التأثير الإيجابي لانخفاض قيمة اليورو على تجارة منطقة العملة الأوروبية الموحدة.

ورغم الصورة القاتمة لاقتصاد منطقة اليورو وحالة الغموض التي تحيط بالاقتصاد العالمي يرى محللون أن ألمانيا مازالت قادرة على تحقيق نمو اقتصادي بمعدل 1٪ خلال العام الحالي ككل.

في الوقت نفسه فإن الأرقام الاقتصادية السلبية المنتظر صدورها الأسبوع المقبل عن منطقة اليورو ستساهم أيضا في إبراز صعوبة المعركة التي تخوضها أجزاء رئيسية من منطقة العملة الأوروبية الموحدة وهي تحاول خفض معدلات دينها العام في ظل ضعف النمو الاقتصادي.

نتيجة لذلك من المنتظر أن تثير هذه البيانات جولة جديدة من الجدل والمخاوف في مختلف أنحاء المنطقة بشأن المضي قدما في طريق التقشف الاقتصادي.

ويصل معدل البطالة في المنطقة إلى 11,2٪ وهو معدل قياسي للبطالة.

وانعكست هذه الصورة الاقتصادية القاتمة على نتائج الشركات الكبرى في المنطقة خلال الربع الثاني وعلى توقعاتها حيث حذر العديد من الشركات الكبرى من ضعف أدائها خلال الأشهر الستة المقبلة.

ومن المتوقع أن يتزامن صدور بيانات النمو الاقتصادي يوم الثلاثاء مع إعلان بيانات الناتج الصناعي لمنطقة اليورو خلال يونيو الماضي حيث من المتوقع إعلان تراجع الناتج الصناعي بنسبة 0,2٪ بعد ارتفاعه بنسبة 0,7٪ في مايو الماضي.

غالبية الألمان يرفضون المشاركة في الديون السيادية لدول اليورو

برلين ـ د.ب.أ: أظهرت نتائج استطلاع للرأي أجري حديثا في ألمانيا أن غالبية الألمان يرفضون مشاركة بلادهم مع دول اليورو في الديون السيادية للمنطقة حتى ولو تولى الاتحاد الأوروبي مسؤولية الرقابة على ميزانيات هذه الدول (17 دولة).

كان زيجمار جابريل زعيم الحزب الاشتراكي الديموقراطي أكبر حزب معارض في ألمانيا أدلى باقتراح بهذا الشأن.

وأظهرت نتائج الاستطلاع الذي أجراه معهد إمنيد لقياس الرأي لصالح مجلة «فوكوس» الألمانية الصادرة بعد غد أن 52٪ من الألمان يرون أن مثل هذا الإجراء خاطئ مقابل 31٪ يعتقدون بصحته.

وأشارت النتائج إلى تزايد الشكوك إزاء هذا المقترح بين أنصار الحزب الاشتراكي نفسه إذ أوضح الاستطلاع أن 49٪ من أنصار الحزب يعارضون مقترح جابريل مقابل 38٪ يؤيدونه.

وأعرب متخصصون في العلوم السياسية عن اعتقادهم بأن مقترح جابريل ينطوي على مخاطر.

وقال جيرد لانجوت الباحث في علوم الأحزاب بمدينة بون غربي ألمانيا أن الحزب الاشتراكي بهذا الاقتراح سيفتح ثغرة يشن من خلالها تحالف المستشارة انجيلا ميركل المسيحي الديموقراطي هجوما عليه.

من جانبه، رأى زميله أولريش فون اليمان أنه من الصعب تحمل ألمانيا للمسؤولية عن ديون جنوب أوروبا.